

المنظمة العالمية للتجارة وتأثيرها على الجزائر في حالة الانضمام

Organisation mondiale du commerce et son impact

sur Algérie en cas d'adhésion

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/07/10

تاريخ إرسال المقال : 2017/05/21

سلامي ميلود / جامعة باتنة 1

بوستة جمال / طالب دكتوراه جامعة باتنة 1

الملخص :

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم المتمثلة في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث القرنين العشرون والواحد والعشرون على الإطلاق، وهذا لما أحدثته من آثار اقتصادية وقانونية على الدول التي وقعت عليها، بل امتد أثرها حتى على الدول التي لم تنظم إليها بعد.

غير أن الانضمام لهذه المنظمة لأمر اختياري وليس اجباري فهو يتحدد متى تبين للدولة طالبة العضوية أن الانضمام يجلب لها منافع معينة، لذا فإن الجزائر تسعى من وراء هذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على الاقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي سيكون له تأثير بدون شك سواء على السيادة الوطنية او الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : المنظمة العالمية للتجارة ، الانفتاح الاقتصادي، السيادة الوطنية ، الاقتصاد الجزائري.

Résumé:

Le plus important événement du 21^{ème} siècle c'est la signature des accords de l'organisation mondiale de commerce. L'adhésion a l'OMC a bien sur des effets économiques et juridiques non seulement les pays qui sont déjà membres mais aussi sur les pays qui ne sont pas encore adhérents.

L'accession à l'OMC est libre optionnelle, tant que les pays démarrent. L'adhésion estime les avantages qu'ils peuvent tirer de leur adhésion. L'adhésion de l'Algérie à l'OMC a pour but de mettre sur les rails du développement économique cela va produire des impacts sur la souveraineté et l'économie algérienne.

Mots-clés : L'organisation mondiale du commerce , ouverture économique,
La souveraineté nationale économique algérienne

مقدمة :

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم المتمثلة في التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من أهم أحداث القرنين العشرون والواحد والعشرون على الإطلاق ، وهذا لما أحدثته من آثار اقتصادية وقانونية على جميع الدول، وتمثل هذه الاتفاقيات نظاما عالميا تتولى من خلاله منظمة التجارة العالمية إدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء بهدف تحرير التجارة الدولية وسهولة حركة انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وإذا كان انشاء المنظمة العالمية للتجارة كانت من متطلبات النظام العالمي الجديد فإن الجزائر ليس بمعزل عن التطورات الاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية بل يتوجب عليها الانفتاح على الاقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ، خاصة لما أصبحت آثار المنظمة ليست مقتصرة على الدول الأعضاء فقط بل امتدت آثارها حتى على الدول التي لم تنظم اليها بعد وسيكون التأثير إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة حسب قوة اقتصاد كل دولة.

وتعد المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، إذ يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وبالتالي فإن الجزائر لا تملك أي وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة التي غالبا ما تكون قاسية ومبالغ فيها، غير الانضمام أمر اختياري وليس اجباري فهو يتحدد متى تبين للدولة طالبة العضوية أن الانضمام يجلب لها منافع معينة، لذا فإن الجزائر تسعى من وراء هذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة للانفتاح على الاقتصاد العالمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك فإن الاشكالية التي نحن بصدد معالجتها هي : ما مدى تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر في حالة الانضمام؟

والإجابة على هذه الاشكالية تكون وفق الخطة التالية:

المبحث الأول : تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومبررات انضمام الجزائر اليها

المطلب الأول : تعريف منظمة العالمية للتجارة

المطلب الثاني : مبررات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الثاني : تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر

المطلب الأول: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية

المطلب الثاني: انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري

الخاتمة

المبحث الأول: تعريف المنظمة العالمية للتجارة ومبررات انضمام الجزائر إليها

تعد منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم ، وأن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلامة واليسر والحرية بين الدول الأعضاء، لذلك سعت أغلبية الدول للانضمام إليها ومنهم من مازال في حالة انتظار، لذلك سنتناول في هذا المبحث التعريف بهذه المنظمة وهذا في المطلب الأول ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى إجراءات التفاوض بشأن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: تعريف منظمة العالمية للتجارة

لم تكن منظمة التجارة العالمية إلا نموذج لمنظمة دولية حكومية ، وقد أريد لها أن تكون منتدى عالمي للتعاون والحوار والتفاوض بشأن الموضوعات المتصلة بالتجارة الدولية ، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف هذه المنظمة ، وقبل ذلك نعرض إلى تعريف (الجات) الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية لأنها كانت هي أساسها وامتداد لها، فمنظمة التجارة العالمية هي البديل العصري لجات 1947⁽¹⁾.

الفرع الأول: تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية

ان كلمة الجات «GAAT» «General Agreement on tariffs and trade» اختصار عن اللغة الإنجليزية وتعني «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وللتجارة»، وقد عقدت هذه الاتفاقية بين عدد من البلدان بهدف تنمية العلاقات الدولية⁽²⁾ والتخفيف من قيود التي تمارس على التجارة الدولية، وبخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص، وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع ، وقد ساعدت الأمم المتحدة الدول الأعضاء في الاتفاقية على إدارتها وأسهمت في تطويرها لتصبح اليوم منظمة دولية مستقلة تعرف بـ (منظمة التجارة العالمية) وكان هدف أعضاء هذه الاتفاقية هو تنمية العلاقات التجارية الدولية⁽³⁾، بمحاولة تحرير التجارة الدولية من جميع العقبات وفي جميع قطاعات التجارة من السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية.

وتعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف والمملزم قانوناً حيث إنه ينشئ حقوقاً والتزامات على عاتق الأعضاء فيها والتي تسمى «الأطراف المتعاقدة»⁽⁴⁾، ويضع هذا النظام مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية كما يضع الإطار القانوني لبيئة دولية لإنهاء وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة⁽⁵⁾.

الفرع الثاني : تعريف منظمة التجارة العالمية

(World Trade Organisation (WTO

وإذا كانت المنظمة العالمية للتجارة قد نتجت عن تطور شامل لاتفاقية الجات ، بعد مفاوضات مستمرة دامت خمسون سنة⁽⁶⁾ إلى أن توجت بدورة مراكش التي أسستها ، فإنه مما تضمنته نصوصها فإنه يمكن تعريفها من خلال نصوص المادة الأولى⁽⁷⁾ والثامنة على أنها «اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم وتعتبر المنظمة الإطار المؤسسي للعلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تداخلها والأدوات القانونية المرفقة للاتفاقية وكذلك الاتفاقيات والأدوات القانونية المسماة بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة».

وهناك من يعرف منظمة التجارة العالمية باعتبارها « منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة ، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم»⁽⁸⁾.

ويقع مقر المنظمة العالمية للتجارة في جنيف بسويسرا ويرأسها أمين عام ينتخبه المجلس الوزاري للمنظمة، وتضم المنظمة في عضويتها حالياً عدد كبير من بلدان العالم والدول الأعضاء فيها تشكل تجارتها 90% من تجارة العالم، وتتخذ المنظمة قراراتها بإجماع الأعضاء مما يوفر فرض متكافئة للأعضاء في اتخاذ القرارات بغض النظر عن أحجامهم ، وأصبحت المنظمة بمثابة الاطار المؤسسي للنظام العالمي الجديد⁽⁹⁾، الذي يعمل على تحرير في التجارة اضافة الى مساهمته في تحرير في مجال الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني : مبررات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع عدة اجراءات وخطوات متسلسلة ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها لأن كل حالة انضمام للدولة معينة لها خصوصياتها، وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام،

وبالنسبة للجزائر فإنه تم لحد الآن 13 جولة⁽¹¹⁾ من المفاوضات منذ تاريخ طلب الانضمام الذي تم في 30 أفريل 1987، علما انه ليس هناك فترة زمنية محددة قابل لانهاء المفاوضات، وقد تستمر لسنوات لأن الغرض من هذه المفاوضات معرفة مدى مطابقة قوانين الدولة المرشحة لمبادئ واتفاقيات المنظمة .

الفرع الأول : الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيق

من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تأكدت الجزائر أنه لا يمكنها البقاء بمعزل عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لذلك شرعت في الانضمام إلى المنظمة بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن أهمها:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال لارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية باعتبار الانضمام إلى المنظمة يعني تحرير التجارة الخارجية وبالتالي زيادة واردات من الدول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة لإنعاش الاقتصاد الوطني⁽¹²⁾ وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات الأجنبية : مما لاشك فيه أن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ستسمح للاقتصاد الجزائري بالاندماج في الاقتصاد العالمي مما يساعد على تسهيل حركة رؤوس الأموال وتوفير الجو المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹³⁾. باعتبار أن الانضمام يشكل ضمانا للمستثمر الأجنبي على أن مناخ الاستثمار يكون مهيأ بمجرد الانضمام إلى المنظمة، وبالتالي فإن الانضمام إلى هذه المنظمة قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- مسايرة التجارة الدولية : يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات بنسبة أكبر من 97% من الصادرات وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على المنافسة ومسايرة التطورات الحديثة فالاحتكاك مع المنتوجات الأجنبية وكذلك فتح مجال الشراكة يمكن للمنتوج اوطني من بلوغ المستوى المطلوب لأن البقاء خارج المنظمة لا يسمح له بالاستفادة من هذه الفرص⁽¹⁴⁾.

4- تحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية : إن هدف المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الخارجية وجعل أسواق دول أعضائها مفتوحة بينهم⁽¹⁵⁾. لذلك فإن الجزائر وبانضمامها إلى هذه المنظمة بإمكانها الوصول إلى هذه الأسواق وذلك بتحسين جودة منتجاتها .

الفرع الثاني : التحديات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها

هناك عوامل كثيرة ساهمت في تعثر الملف الجزائري والتي تشكل عائقا في تقدمه ولعل أهمها خصائص الاقتصاد الجزائري التي تعد مصدر لبعض تحديات الانضمام ويظهر هذا فيما يلي:

1- اقتصاد ريعي : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية ، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري رهن الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية ، فالجزائر تعتمد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الخام وتشكل 64% من الإيرادات العامة للدولة و98% من إجمالي الصادرات⁽¹⁶⁾.

إن هذه الأرقام إن دلت فإنها تدل على هشاشة الاقتصاد الوطني والذي أصبح رهين تقلبات الدولية لأسعار المحروقات ، وهو دليل على عدم التنوع التجاري الامر الذي يجعل الدولة أكثر عرضة للصدمات الخارجية⁽¹⁷⁾ وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و تجعله غير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- وجود اقتصاد موازي : ان وجود اقتصاد موازي يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر من الأسباب الرئيسية لفشل التنظيم المؤسسي، فالإختلالات المستمرة لسوق العمل في الجزائر سبب نشوء اقتصاد موازي الذي لا يخضع إلى إجراءات التنظيم الرسمي، لذلك يتعين على الدولة الجزائرية بذل الجهد من أجل القضاء على هذه الظاهرة وذلك من أجل فتح المنافسة المتكافئة، للدخول في الأسواق الخارجية أو على الأقل حماية الأسواق الداخلية من المنافسة غير المشروعة.

3- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة : ان هذا التأخير المسجل في تجسيد الإصلاحات قلل من وزن الملف الجزائري ، الذي لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية، فهذا يضعف من مصداقية الملف الجزائري ونية الجزائر الفعلية في الانضمام⁽¹⁸⁾.

4- التحديات التشريعية والتنظيمية : يعد من أهم التحديات التي تعيق مسألة الانضمام ذلك لأن الأجهزة والتنظيمات الحكومية لم تكن بالمستوى من الجاهزية لتحقيق الفعالية في النظام التجاري العالمي وذلك بسبب التأخر وضعف اصدار التشريعات والقوانين التي تنسجم وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

لقد أصبحت عملية الانضمام للمنظمة شاقة وإجراءاتها معقدة فطالب العضوية ينبغي عليه تقديم الطلب مستوفي الشروط الموضوعية التي تفرضها المنظمة ثم يقوم بالتفاوض بينه وبين أعضاء المنظمة، لتقرر المنظمة في النهاية بحسب تقديرها ما إذا كان المتقدم للحصول على العضوية مؤهلاً لها أم لا وذلك بموافقة بأغلبية ثلثي أعضائها، فطالب العضوية ينبغي عليه أولاً أن يأتي باب منظمة التجارة العالمية حاملاً معه جدول تنازلاته وتعهداته والتي تعتبر ثمن تذكرة دخول إلى هذه المنظمة، وبقدر ما يكون التأخير في الانضمام فإن التنازلات تكون أكثر، نظراً لما أصبحت تحظى به هذه المنظمة في مجال التجارة الدولية، فواضعوا اتفاقيات هذه المنظمة أكدوا صراحة أنهم بذلوا جهوداً مضنية خلال مدة طويلة قاربت الخمسين سنة من الزمن لتتري بعدها المنظمة النور، لذلك لن يكون دخولها بالسهولة ما لم تقدم الدول الراغبة بالانضمام تنازلات ترضي أعضائها.

المبحث الثاني : تأثير المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر

تفرض منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في العضوية أن تلتزم باتفاقياتها التي وقعت عليها، الأمر الذي فرض على هذه الدول التخلي عن جزء من سيادتها في مجال الحياة الاقتصادية لصالح الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد.

وإذا كانت الجزائر تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة ففي حالة الانضمام فلن تكون حرة في اتخاذ قراراتها خاصة في المجال الاقتصادي وستكون مجبرة بالتعهدات التي التزمت بها في مرحلة التفاوض، وبالتالي فإنه يكون لهذه تأثير سواء على السيادة الوطنية وهذا ما نتناوله في المطلب الأول أو على الاقتصاد الجزائري وهذا ما نتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الأول : تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية

إن للجزائر وهي بصدد الانضمام إلى هذه المنظمة فهي مدركة جداً أن الانضمام يعني القبول بأحكام وقواعد هذه الاتفاقيات بمعنى أنها لن تكون حرة بعد الانضمام في إصدار القوانين الاقتصادية فهي مجبرة بما تعهدت به أثناء المفاوضات الانضمام، لذلك سوف نتناول في هذا المطلب تأثير المنظمة على السيادة الوطنية في بعض الاتفاقيات المهمة.

الفرع الأول : اتفاق الزراعة

يعتبر اتفاق الزراعة الذي أسفرت عنه جولة الأوروغواي والذي يقضي بتحرير القطاع الزراعي من الدعم والحماية التجارية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية والقيود على الكمية على السلع الزراعية فإن ذلك يؤدي إلى إغراق الأسواق المحلية ومنه القضاء على القدرة الانتاجية الزراعية وما ينجز عنه من التخلي عن هذا النشاط احساس بعدم القدرة على المنافسة، وبالتالي تدمير الاكتفاء الذاتي بالنسبة للبلدان النامية وزيادة كبيرة في التبعية الغذائية⁽¹⁹⁾، مما يجعل هذه البلدان عرضة للمساومات في قراراتها الاقتصادية وبالتالي تآكل

مبدأ السيادة بكل معانيها.

الفرع الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومبدأ السيادة الوطنية

إذا كان هدف الدول النامية من جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها من أجل تحقيق التنمية⁽²⁰⁾. فإن هدف الدول المتقدمة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية إدراج موضوع الاستثمار الأجنبي في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو إعطاء غطاء دولي⁽²¹⁾ في تعاملها مع البلدان المضيفة للاستثمار وذلك لتمكين شركاتها العالمية للعمل بسهولة أكبر في الأسواق الخارجية وخاصة في الدول النامية.

ويعد اتفاق الاستثمار المتصلة بالتجارة من أهم اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، الذي يهدف إلى تعزيز التحرير الواسع والتدريجي للتجارة العالمية وذلك من خلال حضر مجموعة من الاجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب باستضافة هذه الاستثمارات على اقليمها.

ومن بين هذه الشروط التي تضمنها اتفاق (TRIMS) هو عدم الاشتراط⁽²²⁾. على المستثمر الأجنبي استخدام نسبة معينة من امكون المحلي في المنتج النهائي، أو إقامة توازن بين صادراته ووارداته أو أن تشترط عليه بتصدير نسبة أو قيمة أو كمية معينة من المنتجات النهائية إلى الخارج من أجل جذب العملة الأجنبية إليها إن هذه الشروط والإجراءات في نظر الدول المتقدمة ومن ورائها الشركات متعددة الجنسيات مقيدة لحرية التجارة العالمية، وتعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية لأن من حق المستثمر الأجنبي استيراد كافة احتياجاته لمشروعه وفقا لتقديرية وأن يتعامل مع منتجاته الاستثمارية وفقا لما تقتضي به مصحته.

وأيا كان مضمون هذا الاتفاق وما تضمنه من تدابير وإجراءات تم إقرارها كأحكام ملزمة لا يجوز مخالفتها من طرف الدول الأعضاء فيه فغن ذل لا يمنع القول أن هذا الاتفاق يعد تدخلا بل حرمانا للدول المضيفة للاستثمار من مسائل وإجراءات تدخل في نطاق اختصاصها الوطني أو الاعتداء عليه كونها ترتبط بسيادتها⁽²³⁾، كما أنه فرض مثل هذه الشروط على هذه الدول يعتبر حسب اعتقادنا مساومة لهذه الدول على ثرواتها الطبيعية فحرية المستثمر الأجنبي في استيراد المواد الأولية من دولة أخرى غير الدولة التي يستثمر فيها رغم توفرها على هذه المواد فإن ما يسعى إليه المستثمر الأجنبي هو مساومتها من أجل تخفيض قيمة هذه المواد إلى الحد الذي يرضيه.

وإذا كانت الجزائر وهي بصدد الانضمام أن تعدل قوانينها وفق أحكام هذا الاتفاق من أجل استقدام الاستثمارات الأجنبية فإنه يتعين عليها القبول بهذه الشروط والتي تعتبر بحق تدخل وإنقاص في السيادة الوطنية الاقتصادية ، فكيف يعقل أن يترك المستثمر الأجنبي المواد الأولية المتوفرة في الجزائر ويقوم باستيرادها من دولة أخرى بحجة قلة التكلفة والقبول بهذه

الشروط هو تحدي حقيقي للسيادة الوطنية.

وخلاصة لما سبق يمكننا القول، رغم أن مبدأ السيادة من المبادئ الأساسية من تكوين الدولة وما زال يشكل حجر الزاوية بالنسبة للقانون الدولي⁽²⁴⁾، فإن التغيرات أو التحولات الدولية وخاصة الاقتصادية أدت إلى تغير مفهومه التقليدي مما يستدعي القول أن مفهوم السيادة تراجع من صيغته المطلقة إلى صيغة نسبية، غير أن الدول النامية وهي حديثة الاستقلال هي الأكثر حساسية لتراجع مفهوم السيادة.

المطلب الثاني : انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الجزائري

يعد تحرير التجارة الدولية من أهم ملامح التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة إذ ارتبطت سياسات التحرير ارتباطا وثيق بالسياسات التي تسير عليها منظمة التجارة العالمية وما تفرضه من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ويأتي إقدام الجزائر على الانضمام إلى هذه المنظمة من أجل الحصول على امتيازات المنظمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، غير أن الانضمام يعني الالتزام باتفاقيات المنظمة (WTO) والذي يترتب عنه دون شك أن تنفيذ هذه الاتفاقيات سيكون له آثار متباينة لذلك ستواجه الجزائر تحديات عدة باندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومما لا شك فيه فإن إقبال الجزائر على هذه الخطوة المصرية بالنسبة لاقتصادنا لا يخلو من الخطورة بمكان، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد الوطني لذلك فإن الانضمام إلى هذه المنظمة يترتب على اقتصادنا الوطني آثار عدة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي إلا أن التساؤل الذي يمكن أن يثار في هذا الشأن ماذا سيجني الاقتصاد الوطني من هذا الانضمام؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتعرض في هذا الفرع إلى أهم الآثار الإيجابية والسلبية التي تمس أهم المجالات الاقتصادية وما هو الدور المنوط اذي يجب على الدولة القيام به لتعظيم مكاسب هذا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول : الآثار المرتقبة على قطاع الصناعة

إن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه آثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي على قطاع الصناعة.

أولا : أهم الآثار الإيجابية

1- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة يساعد على توفير مناخ ملائم لاستثمار الأجنبي الأمر الذي يساهم في استقطاب المؤسسات الصناعية الأجنبية للاستثمار في الجزائر⁽²⁵⁾ مما يساعد على تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية الصناعية وذلك من خلال الشراكة مع هذه

المؤسسات أو من خلال الاحتكاك بها.

2- يساعد ويساهم الانضمام في رفع الحواجز وتقليصها في الأسواق العالمية أمام المنتجات الصناعية الجزائرية خاصة في المجالات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة على المنافسة كصناعة البروكيميات التي تعتمد على المواد النفطية المتوفرة بالجزائر⁽²⁶⁾.

3- يترتب على انضمام الجزائر إلى المنظمة الحق في الاستفادة من المعاملة المميّزة والتفصيلية التي تمنحها المنظمة إلى الدول النامية وذلك من أجل حماية صناعتها الناشئة من خلال التمتع بفترات زمنية أطول لتنفيذ التزاماتها، والاستفادة من الاستثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وذلك بحصولها على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة وشبه المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة وهي فرصة محققة لفرض المؤسسات الصناعية الجزائرية وجودها في الأسواق العالمية⁽²⁷⁾.

إن هذه الايجابيات لن تتحقق إلا بالقدر التي تبذله المؤسسات الصناعية الجزائرية للاستفادة من الظروف المتوفرة.

ثانيا : أهم الآثار السلبية

1- إن الانضمام إلى المنظمة يعني فتح الأسواق الجزائرية أمام جميع دول الأعضاء وهذا يعني إغراق السوق الجزائرية بالسلع الأجنبية وزيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية⁽²⁸⁾. مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية ، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة وكفاءة استخدامها.

2- تشكل المحروقات نحو 97% من حجم صادرات الجزائر وقد استبعدت اتفاقية الجات صناعة المحروقات من سريان أحكامها وبالتالي استبعادها من دائرة السلع والمنتجات التي يشملها خفض التعريفات الجمركية بحيث تتاح للدول الصناعية حرية فرض ضرائب أو إصدار قرارات حماية لمنع تدفق هذه السلع⁽²⁹⁾، مما يؤثر معه على إيرادات الجزائر بالمقابل لا تتعدى صادراتنا الصناعية (2%-3%) وهذا ما يزيد من تبعيتنا للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية الصناعية.

3- يترتب على الانضمام إلى المنظمة أن تلتزم الجزائر سيقف التعريفات الجمركية لا يمكنها تجاوزه، الأمر الذي سيفقد الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني وخاصة النسيج الصناعي والذي كانت الجزائر تفرض تعريفات جمركية مرتفعة على السلع المصنعة الواردة إليها.

الفرع الثاني : الآثار المحتملة على القطاع الفلاحي

يعد قطاع الزراعة ضمن أهم القطاعات المتأثرة باتفاقات منظمة التجارة العالمية ، نظرا لأهمية هذا القطاع وبالنسبة للجزائر فقد حاولت اصلاح هذا القطاع عن طريق ادخال تعديلات عديدة على السياسة الزراعية ورغم ذلك فإنها مازالت تعاني بالتبعية الغذائية رغم الامكانيات التي تملكها وانطلاقا من هذه الوظيفة فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة قد يترتب عنه عدة آثار منها ما هو ايجابي ومنها ما هو سلبي.

أولا : أهم الآثار الايجابية

1- بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يمكنها بالنهوض بالقطاع الزراعي وذلك من خلال السماح لها تقديم الدعم الداخلي المسموح به للدول النامية والغير مسموح به للدول المتقدمة⁽³⁰⁾. وهو دعم الاستثمار في المجال الفلاحي والذي يعتبر حافز مهم للنهوض بالقطاع الفلاحي.

2- ستفيد الجزائر بالانضمام إلى المنظمة باعتبارها دولة نامية خاصة فيما يتصل بالالتزامات الواردة في اتفاق الزراعة سواء تعلق ذلك بمستوى التحرير أو بمداه الزماني وقد أعطى الاتفاق الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية الدول النامية والأقل نموا الحق في الحصول على رعاية خاصة عند تطبيق أحكام هذا الاتفاق وذلك بإعطائها مهلة اضافية حفاظا على الفرص المتاحة إلى التصدير إلى أسواق الدول المتقدمة⁽³¹⁾.

3- إن تخفيض ادمع أو رفعه على القطاع الفلاحي الذي تفرضه المنظمة قد يعود بالفائدة على الجزائر في حال انضمامها وذلك على المدى الطويل، لأن رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية من المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الانتاج الفلاحي الوطني وقدرته على منافسة المنتوجات الفلاحية الاجنبية غير المدعمة، مما قد يؤهله لاحتلال مكانة في السوق الدولية⁽³²⁾.

إن هذه الآثار الايجابية والتي يمكن أن تستفيد منها قطاع الفلاحة الجزائري إذا تم استغلالها فإنها أولا ستحرر من التبعية الغذائية وسيكون لنا ايضا مورد آخر غير مورد المحروقات المعتمد عليه.

ثانيا : أهم الآثار السلبية

1- إن تحرير التجارة بموجب الاتفاقيات الجديدة يتطلب رفع دعم الدول المتقدمة لمنتجاتها الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع⁽³³⁾. وستحمل الجزائر خسائر كبيرة نتيجة هذا الارتفاع باعتبارها مستورد صافي للغذاء والتي تمثل⁽³⁴⁾ 25% من إجمالي الواردات.

2- أقرت المنظمة تخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذي يؤدي إلى إفساح المجال أمام

الواردات الزراعية الأجنبية مما يؤثر سلبا على الانتاج الزراعي في الجزائر بسبب عدم قدرته على المنافسة. وذلك راجع إلى النقص في استعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي بالإضافة إلى مشكل الجفاف الناتج عن الاعتماد على العوامل المناخية.

3- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يلزمها بأن تعمل على تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات الزراعية إلى قيود تعريفية ثم تقليصها⁽³⁵⁾ في مدة قدرها 10 سنوات وبمقدار 24% وهذا من شأنه أن يؤثر على إيرادات الدولة.

إن الاحصائيات تشير إلى النسبة الضعيفة التي يشارك بها القطاع الزراعي في تغطية الواردات الوطنية وهي النسبة التي قدرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بما لا يفوق 4% إن هذه المعطيات تبين لنا أن التأثير السلبي للاتفاقيات المنظمة على قطاع الزراعة سيكون أكثر منه إيجابي، وذلك نظرا لتحكم المصدرين الأجانب في أسعار هذه المواد غير أنه يمكن العمل على تجنبها وذلك باستغلال الفرص المتاحة للجزائر من مساحات شاسعة ومناخ طبيعي.

الخاتمة :

المنظمة العالمية للتجارة هي إحدى آليات العولمة الاقتصادية، هذه الأخيرة ليست اختيار حر للدول أن تقبله أو ترفضه بل أصبحت حقيقة واقعية يكاد يكون الاندماج فيها حتميا فرضته الأوضاع الجديدة للاقتصاد العالمي، ولم يعد التساؤل مطروحا بجدوى الانضمام إلى المنظمة من عدمه، لكن التساؤل الأكثر قبولا كيف يمكن تعظيم المنافع وتقليل الأضرار من هذا الانضمام ، وستنعكس آثار اتفاقياتها إيجابا أو سلبا على أعضائها حسب قوة اقتصاد كل دولة ، فالجزائر حسب اعتقادنا إذا بقيت خارج إطار المنظمة فإنها تتحمل السلبيات فقط ، غير أنه إذا انضمت فعلى الأقل ستستفيد من المزايا الممنوحة للدول النامية .

كما أن قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمطابقة قوانينها الداخلية وفقا لأحكام اتفاقياتها يعد إضافة مهمة لتعزيز مبدأ المساواة التامة بين جميع الدول الأعضاء وليس انقاص من سيادة الدول، ومن ثم فلا تستأثر أية دولة من أعضاء المنظمة بوضع خاص يميزها عن باقي الدول وإنما هي نتائج العولمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على العالم بأسره، وبذلك يمكن القول أن المنظمة العالمية للتجارة قد روضت مبدأ السيادة.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى نتائج مفادها:

1- لا يمكن انكار حقيقة مفادها أنه من الوهم أن نطمح إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي بدون الحصول على الدعم المباشر أو غير المباشر من المؤسسات الاقتصادية العالمية وخاصة منظمة التجارة ، وبالرجوع إلى حالة الجزائر فإننا نجد أنها منظمة إلى مؤسستين وهما صندوق

النقد الدولي والبنك العالمي فيما تبقى أهم منظمة اقتصادية عالمية تتكفل بالجانب التجاري وقضايا الاستثمار غير منظمة إليها.

3- إن حجة الدول النامية بالتمسك بمبدأ السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية لم يدم طويلا فمع ميلاد النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي لا يعترف بالحدود السياسية بل يعترف فقط بالربح والخسارة والتدفقات الضخمة لرؤوس الأموال أصبح لزاما على الدول النامية إما الاندماج في هذا النظام أو ابقاء بمعزل عنه بحجة الاحتفاظ بسيادتها الوطنية وحسب رأينا فإنه التخلي هذه الدول عن بعض سيادتها الاقتصادية للدخول في اتفاقيات تكون ضرورية ومن ورائها تحقيق مكاسب اقتصادية هامة أفضل من الانعزال وتحمل آثاره.

3- بالنسبة لتأثير اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري فإن إلغاء التعريفية الجمركية على استيراد البضائع، والسماح للشركات الأجنبية بالاستثمار بكل حرية دون أية قيود خاصة فيما يتعلق بشرط استخدام المكون المحلي في المنتجات أو شرط تحقيق التوازن في الميزان التجاري وعدم تحديد الأنشطة المسموح بها للاستثمار، كل هذا يشكل تحد للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الوضع الحالي للمؤسسات الوطنية وعدم قدرتها على منافسة الشركات الأجنبية.

وخلاصة لما سبق يمكن القول انه تماشيا مع العولمة الاقتصادية كان لزاما على المشرع الجزائري مواكبة التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم وذلك من خلال القيام بعدة إصلاحات اقتصادية لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولعل من أهم هذه الإصلاحات السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك إيمانا منه بأن الجزائر لن تبقى بمعزل عن التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم وأن الانضمام إلى هذه المنظمة دليلاً على أن مناخ الاستثمار أصبح مهيئاً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى لجذبها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، خاصة والكل يعلم بأن الجزائر تعتمد على مورد اقتصادي وحيد وهو النفط وما ينتج عنه من إختلالات نتيجة متغيرات خارجية لا يمكن التحكم فيها ولا التنبؤ بها .

الهوامش:

- 1 خزار محمد وعائش كمال ، المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر ، مجلة الأحياء العدد السابع ، الجزائر 2003 ، ص 12.
- 2 جابر فهي عمران ، منظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية ، 2009 ، ص 71.
- 3 إبراهيم أحمد خليفة ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية ، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية ، 2008 ، ص 8.
- 4 جابر فهي عمران ، مرجع سابق ، ص 24.
- 5 عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 18.
- 6 إبراهيم أحمد خليفة مرجع سابق ، ص 12.
- 7 تنص المادة الأولى من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية على أنه [تنشأ بمقتضى هذا منظمة التجارة العالمية (المشار إليها باسم "المنظمة")]
- The world trade organization (hereinafter referred to as « the wto ») is hereby established.
- 8 ناصر دادي عدون ، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث العدد 03 سنة 2004 ، ص 67.
- 9 محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة العالمية ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2008 ، ص 96.
- 10 وسام نعمت ابراهيم السعدي ، الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 54.
- 11 فإنه تم لحد الآن 13 جولة من المفاوضات منذ تاريخ طلب الانضمام، وقد تم الشروع في المفاوضات اول مرة في الجولة الأولى بين 1996-1998، ثم الجولة الثانية خلال سنة 2000، لتليها بعدها الجولة الثالثة وكان هذا في جوان 2001، ثم انعقدت الجولة الرابعة في 16 نوفمبر 2002، وبعدها الجولة الخامسة في 20 ماي 2003، تليها الجولة السادسة التي انعقدت في شهر جانفي 2004، ثم الجولة السابعة في نوفمبر 2004، أما الجولة الثامنة فقد جرت في 25 فيفري 2005، لتليها الجولة التاسعة التي انعقدت في 21 أكتوبر 2006، ثم الجولة العاشرة التي جرت في 17 جانفي 2008، ثم الجولة الحادي عشر في افريل 2013، لتليها الجولة 12 في فيفري 2014 ، وكانت اخر جولة في بداية 2015. راجع الرسمي لوزارة التجارة
- www.mincommrce.gov.dz تاريخ الاطلاع يوم 20 جويلية 2015 الساعة 10:00.
- 12 فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، العدد 11 سنة 2012، ص 115.
- 13 عيبوط محند وعلي ، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة الجزائر 2012، ص 117.
- 14 ناصر دادي عدون ، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ، مرجع سابق ، ص 136.
- 15 وسام نعمت ابراهيم السعدي ، مرجع سابق ، ص 280.
- 16 صالح صالح ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، العدد 01 سنة 2001 ص 51.
- 17 محمد عبد الحميد شهاب ، اثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 66، السنة 2014 ، ص 53 .

- 18 فيصل بهلولي ، مرجع سابق، ص 117.
- 19 برزيق خالد، آثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو، دون ذكر سنة المناقشة، ص 21.
- 20 عيبوط محند وعلي، مرجع سابق، ص 59.
- 21 جابر فميح عمران، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2013، ص 364.
- 22 سيد طه بدوي، دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 25.
- 23 قصوري رفيقة ، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2010-2011، ص 180.
- 24 زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير سيادة الدول ، المركز القانوني للإصدارات القانونية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2014، ص 147.
- 25 وسام نعم ابراهيم السعدي، مرجع سابق، ص 300.
- 26 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 153.
- 27 عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر الطبعة الثانية ، 2004، ص 315.
- 28 سعداوي سليم، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، دار الخلدونية الجزائر الطبعة الأولى ، 2008، ص 88.
- 29 عاطف السيد ، مرجع سابق، ص 171.
- 30 سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 89.
- 31 عادل المهدي، مرجع سابق، ص 317.
- 32 ناصر دادي عدون و متناوي محمد ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، دار المحمدية العامة الجزائر 2003 ، ص 160.
- 33 صالح صالح، مرجع سابق، ص 54.
- 34 سعداوي سليم، مرجع سابق، ص 90.
- 35 فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص 73.